

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 86 أمّا إذا وجدَ ضرورةً فيجوزُ ليكُلِّبَ إنسانَ التّصرّفُ في ملكِ الغيرِ بدونِ إذنه كما لو سقَطَ ردّاءُ شَخْصٍ على دارِ جاره وخافَ من الجارِ أنْ يُخْفِيَهُ فليصاحبِ الرّدّاءِ دُخُولُ الدّارِ بدونِ إذنِ صاحبِها وإنْ عدّ ذلكَ مِنْهُ تصرّفًا فيما ليسَ لهُ فيه حقٌّ فقدْ جُوِّزَ ليلضّرُّوهُ (راجعُ المادّةُ 27) . وإليكُ فيما يلي بعرضِ الأُمثلةِ على الإذنِ بالدّلالةِ : إذا مرضَ الولدُ أو الوالدُ فليوالِدِ أو الولدِ أنْ يصرفَ بدونِ إذنِ المَرِيضِ مِنْ ماله لِمدّاواتِهِ وإطعامِهِ ؛ لأنّ الإذنَ بِمدّاواةِ المَرِيضِ وإطعامِهِ ثابتٌ عادةً فاحتياجُ المَرِيضِ لِلمدّاواةِ وإلّطعامِ بِمَنْزِلَةِ الإذنِ الصّريحِ . كذلكَ : إذا خرجَ جماعةٌ إلى سفَرٍ فَماتَ أحدُهُمْ في الطّريقِ فليرفقائِهِ بِبيعِ أمتعتِهِ ليتجّهَ بِهِ مِنْهَا وتَسْلِمَ ما بقيَ إلى ورثتِهِ . كذا : لو أغميَ على شَخْصٍ وهو مسافرٌ فليرفقائِهِ أنْ يُنفقوا عَلَيْهِ مِنْ ماله ؛ لأنّ الرّفيقَ في السّفَرِ بِمَنْزِلَةِ الأهلِ والعيالِ . (المادّةُ 97) : لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يأخذَ مالَ أحدٍ بِلا سببٍ شرعيٍّ هذِهِ القواعدُ مأخوذةٌ مِنْ المَجامِعِ وَقَدْ وَرَدَ فِي الحَدِيثِ الشّريفِ { لا يَحِلُّ لأحدٍ أنْ يأخذَ مَتاعَ أخِيهِ لَاعِيًا وَلَا جَادًّا فَإِنْ أَخَذَهُ فَلْيَرُدَّهُ } فَإِذَا أَخَذَ أَحَدٌ مَالًا لِأَخْرَجَ بِدُونِ قَصْدِ السّرقةِ هَازِلًا مَعَهُ أَوْ مُخْتَبِرًا مَبْلَغَ غَضَبِهِ فَيَكُونُ قَدْ ارْتَكَبَ الفِعْلَ المُحَرَّمِ شرعًا ؛ لأنّ اللّاعِبَ فِي السّرقةِ جَدٌّ وَعَلَى ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تُرَدَّ اللُّقْطَةُ السّتِي تُوْخَذُ بِقَصْدِ امْتِنَانِهَا أَوْ المَالِ السّذي يُؤْخَذُ رِشْوَةً أَوْ سِرْقَةً أَوْ غَضَبًا لِصَاحِبِهَا عَيْنًا إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً وَبَدَلًا فِيمَا إِذَا اسْتَهْلَكَتْ (راجعُ المادّةُ تَيْنِ 899 و 891) . كذا لو ادّعى إنسانٌ على آخرٍ بِحقٍّ وبعْدَ أَنْ تَصَالَحَا طَهَرَ بِأَنْ لَيْسَ لِلْمُدّعيِ حَقٌّ بِمَا ادّعى فَيَحِقُّ لِلْمُدّعيِ عَلَيْهِ اسْتِرْدَادُ بَدَلِ الصُّلْحِ مِنْهُ . كما لو صالَحَ البائِعُ المُشْتَرِيَ على عَيْبٍ

ادَّعَاهُ فِي الْمَدْيِعِ بَعْدَ أَنْ أَرَكَّرَهُ هُوَ فَتَبَيَّنَ لَهُ بِعَدِّ ذَلِكَ
 أَنَّ الْمَدْيِعَ خَالَ مِنْ الْعَيْبِ أَوْ كَانَ فِيهِ فَزَالَ بِذَنْفُسِهِ
 فَلِلْمَدْيِعِ حَقٌّ اسْتِرْدَادِ بَدَلِ الصُّلْحِ مِنَ الْمُشْتَرِي . وَهَكَذَا
 إِذَا دَفَعَ إِنْسَانٌ شَيْئًا إِلَى آخَرَ غَيْرَ وَاجِبِ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ فَلَهُ
 اسْتِرْدَادُهُ مَا لَمْ يَكُنْ أَعْطَاهُ إِسَّاهُ عَلَى سَبِيلِ الْهَبَةِ وَوُجِدَ
 مَا يَمْنَعُ مِنْ رَدِّهَا . فَإِذَا دَفَعَ إِنْسَانٌ رِشْوَةً لِقَاصٍ فَتَدِمَ
 عَلَى إعْطَائِهِ إِسَّاهَا فَلَهُ حَقٌّ اسْتِرْدَادِهَا قَدْ فُيِّدَتْ هَذِهِ
 الْمَادَّةُ بِقَوْلِهِ (بِالسَّبَبِ شَرْعِيٌّ) لِأَنَّهُ بِالْأَسْبَابِ
 الشَّرْعِيَّةِ كَالْمَدْيِعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، وَالْهَبَةِ ، وَالْكَفَالَةِ ،
 وَالْحَوَالَةِ يَحِقُّ أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ ، فَلَوْ بَاعَ إِنْسَانٌ مَالًا
 بِخَمْسِينَ قَرِشًا فَلِلْمُشْتَرِي بِمُقْتَضَى الْمَادَّةِ 369 أَخْذُ ذَلِكَ
 الْمَالِ كَمَا لِلْمَدْيِعِ أَيْضًا أَخْذُ الْخَمْسِينَ قَرِشًا . (الْمَادَّةُ 98)
 : تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ . هَذِهِ
 الْقَاعِدَةُ مَا أُخُوذَةُ مِنْ قَاعِدَاتِي (اخْتِلافُ الْأَسْبَابِ بِمَنْزِلَةِ
 اخْتِلافِ الْأَعْيَانِ) وَ (تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ
 الذَّاتِ) الْوَارِدَتَيْنِ فِي الْمَجَامِعِ . وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهُ إِذَا
 تَبَدَّلَ سَبَبُ تَمَلُّكِ شَيْءٍ مَا وَإِنْ لَمْ يَتَبَدَّلْ هُوَ حَقِيقَةً
 يُعَدُّ مُتَبَدِّلاً .